الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
3 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة والمقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

وتلاه: السيدة كرونبرغ موسبرغ ..... (السويد)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54966 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد شونغونغ أيافور** (الكاميرون) قال إن ثَمَّة اتجاهاً ينزع إلى عدم احترام الالتزامات المُتَعَهَّد بها في دورة المؤتمرات المعنية بالتنمية الاقتصادية الدولية. ويصدق هذا بشكل خاص على مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية، وعلى قمة الألفية، وعلى مؤتمر القمة العالمي لجوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة. وفي كانكون فَشِلَت منظمة التجارة العالمية في أن تضع التنمية في صميم المفاوضات التجارية برغم الالتزامات التي سبق التَعَهُّد بها في الدوحة. وفي هذا السياق ينبغي أن تعكف اللجنة الثانية على تدارس الطُرق الكفيلة بتحويل الالتزامات إلى حقائق، والكلمة الرئيسية في هذا الصدد هي ''التنفيذ''.

٢ - وأكد على أن سُبُل العمل ينبغي أن تشمل جهوداً متسارعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزامات مونتيري وتنفيذ جدول أعمال التنمية في الدوحة وزيادة الدعم المقدم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ولسوف يشكل الحوار الرفيع المستوى المرتقب اختبارا للإرادة اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة.

٣ - وشدد على أن اللجنة ينبغي أن تنظر في سُبُل تحقيق الفعالية للإجراءات التي تتخذها وخاصة من خلال ترشيد جدول أعمالها وتحسين التنسيق مع اللجان الرئيسية الأخرى التي تُعالج القضايا المماثلة. ومن ثَمَّ رَحَّب بالاجتماع المشترك المعقود مؤخراً بين مكتبي اللجنتين الثانية والثالثة مؤكداً على أن هذه الممارسة لا بُد وأن تمضي قدماً.

٤ - **السيد الصَبَّاغ** (الجمهورية العربية السورية) قال إن عدم الاستقرار والتراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة كان لهما ابلغ الأثر على اقتصادات البلدان النامية مما أدى إلى اتساع الهّوة الفاصلة بين بلدان الشمال والجنوب برغم جميع المحاولات العديدة والمتباينة التي بُذِلَت لردمها. وذكر أن التنفيذ الأمين والفَعَّال لنتيجة مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة التي عقدتها ينبغي من ثَم أن يُشَكِّل أهم الأولويات للمجتمع الدولي فإذا ما اقترن غياب الإرادة السياسية مع تقاعس دول أعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، عن الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في تلك المؤتمرات، فمن شأن ذلك أن يعَرِّض الأوضاع إلى انعدام الثقة في قدرة المنظمة على حل مشاكل التنمية التي يأتي الفقر في مقدمتها مما ويؤدي إلى سوء الأوضاع بشكل لم يسبق له مثيل. وأشار إلى أن الحدث الرئيسي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ من أجل مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات يعد بالتالي من الأهمية بمكان بقدر أهمية الاستعراض الحالي لتوافق آراء مونتيري وأعمال لجنة التنمية المستدامة وكلها أمور تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، مُرحباً في الوقت نفسه من حيث المبدأ بعرض اليابان استضافة مؤتمر دولي يهدف إلى وضع استراتيجية جديدة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين.

٥ - ونظراً لغياب التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات، فإن البلدان النامية محرومة من الفرص التي تعد بها العولمة مما زاد من تهميش إقتصاداتها. وعلى ذلك فقد حان الوقت للمضي قدماً إلى شكل أكثر تحضراً لعولمة ذات وجه إنساني تتيح لجميع البشر الإفادة من التقدم العلمي والتقني الكبير الذي حققته الإنسانية خلال العقدين الماضيين. وفيما يتعلق بالمشاكل البيئية، أكد دعم سورية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مرحباً باختيار مرفق البيئة العالمي ليكون آلية التمويل لها ومؤيداً كذلك الاقتراح بإعلان عام ٢٠٠٤ ليكون السنة الدولية لمكافحة التصحر.

٦ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي كثيراً ما أكد على أن الاحتلال الأجنبي يُشَكِّل تهديدا سافرا للتنمية المستدامة وهو ما تعانيه منطقته حيث ما زال السُكَّان يُعانون من آثار الانتهاكات اليومية لحقوقهم ولسيادتهم على مواردهم. وليس من المبالغة القول بأنهم ينظرون من ثَمَّ إلى المناقشات الدائرة حول مقومات التنمية وكأنها مضيعة للوقت. وخَلُصَ إلى القول بأن الدول أعضاء المنظمة ينبغي أن تعمل على إرساء دعائم نظام دولي أكثر عدلا وانصافا ويعيد الحقوق المغتصبة إلى أصحابها ويسعى إلى التعاون المثمر ويشجع الانفتاح على تفاعل إنساني حضاري خلاق يتيح تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٧ - **السيدة محمدوفا** (أذربيجان) تكلمت في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في الجلسة السابقة فقالت أنه لا يوجد حصار اقتصادي مفروض من جانب أي دولة مجاورة على أرمينيا، وأن ذلك البلد لا يحفه فقط أذربيجان ولكن حدوده يشترك فيها أيضاً ثلاثة بلدان لا تدخل معها في صراع وهي إيران وتركيا وجورجيا ويمكن أن يستخدم وقد استخدم، خطوط اتصالاتها لتلقي السلع التي يحتاج إليها.

٨ - ومضت تقول إنه نتيجة العدوان الأرميني على أذربيجان، باتت منطقة ناخيشيفان (الجزء غير المُتَاخِم لأذربيجان) مقطوعة الصلة تماماً عن إقليم أذربيجان الرئيسي. وهذا العدوان والاحتلال الذي قامت به أرمينيا لنحو ٢٠ في المائة من إقليم وأراضي أذربيجان أفضيا بالضبط إلى قطع الصلات الاقتصادية بين أذربيجان وأرمينيا. ولو لم تتخذ أرمينيا خلال المفاوضات موقفاً تخريبياً بشأن تسوية النزاع في نطاق مجموعة منسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأمكن حل المشكلة ولتمت استعادة السلم والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز. لكن أرمينيا اختارت للأسف سياسة خداع المجتمع الدولي واستغلال أي فرصة من أجل تضليل اللجنة فرفضت الاقتراح المعروف جيداً الذي طرحته أذربيجان بفتح سُبُل الاتصال بين البلدين كجزء من حزمة متكاملة من تدابير لبناء الثقة شملت جلاء قوات الاحتلال الأرميني عن أربع مناطق على طول الخط الحديدي الذي يربط أرمينيا عبر منطقة ناخيشفان في أذربيجان بالإقليم الرئيسي لأذربيجان. وقد رفضت أرمينيا ذلك الاقتراح الذي أيده الاتحاد الأوروبي قائلة أنها ليست بحاجة للطريق المذكور. من هنا يتساءل المرء عن أي حصار تتم الإشارة إليه، فمن الواضح أن مصلحة أرمينيا تتمثل في تعطيل المفاوضات ومواصلة الشكوى بأنها مُعَرَّضَة لحصار.

٩ - ومضت قائلة إن الموقف الرسمي لأذربيجان هو ضرورة تحرير المناطق المُحتَلَّة وإعادة مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً إلى ديارهم، وحينئذ فقط يمكن لأرمينيا أن تُعوّل على التعاون الاقتصادي مع أذربيجان. وفيما يتصل بالنقطة المتعلقة بالتعاون الإقليمي، فالأفضل تماماً لأرمينيا ألا تخلط بين القضايا المختلفة، لأن المستحيل هو التعاون الاقتصادي مع أذربيجان للأسباب التي ذكرتها. أما أذربيجان فهي تدعم بقوة التعاون الإقليمي وهي مشاركة في العديد من المشاريع والمبادرات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الجنسيات.

١٠ - **السيد ساهاكوف** (أرمينيا) تَكَلَّم في إطار ممارسة لحق الرد فلاحظ أن البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا الدائم في الجلسة السابقة لم يأت على ذكر أذربيجان ومع ذلك فحصار أرمينيا أمر واضح وتم توثيقه جيداً من جانب كثير من المنظمات الدولية والمراقبين الدوليين. وما سَمَّاه وفد أذربيجان بالعدوان كان دفاعاً عن النفس لسكان ناغورني كاراباخ ضد الجيش النظامي لأذربيجان.

١١ - وتطَرَّق إلى القول بأن حكومة أرمينيا أعربت بوضوح، في مناسبات كثيرة عن استعدادها فتح الحدود أمام

ناخيشيفان دون شروط مُسبَقَة. ومع ذلك ظلت حكومة أذربيجان تربط دائماً بين فتح الحدود وبين ايجاد حل سياسي لصراع ناغورني كاراباخ وهذا هو بالضبط ما يعيق عملية فتح الحدود بالنسبة إلى ناخيشيفان.

١٢ - وخَلُصَ إلى القول إن من مضيعة الوقت الرد على الشعارات التي وردت على لسان وفد أذربيجان مما زاد تحت ضغط الانتخابات الرئاسية المقبلة في ذلك البلد واللجنة الثانية ليست المحفل المناسب لإثارة مشاكل سياسية داخلية.

١٣ - **السيدة محمدوفا** (أذربيجان) تَكَلَّمَت في إطار ممارسة حق الرد فقالت إن وفدها يفهم بأن البلدان مسموح لها، في المناقشة العامة، أن تتشارك في آرائها وتوصياتها بشأن أعمال اللجنة وكيفية تيسير أدائها. ولقد كان وفد أرمينيا هو الذي أثار مشكلة النزاع بين أذربيجان وأرمينيا وإذا ما كان الوفد الأرميني يُحَبِّذ عدم تسييس اجتماع اللجنة فلماذا فعل ذلك؟ إن كثيراً من الوفود تذكر أن نفس الموقف أثير في اللجنة التحضيرية لمؤتمر البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وفي بيانه أمام اللجنة الثانية لم يذكر وفدها مسألة تطبيق تدابير اقتصادية إنفرادية وأحياناً لا تدعو الضرورة إلى تسمية بلدٍ بعينه لأن الوفود على إلمام بجغرافية المنطقة ويمكن أن تعرف ما هو البلد المُشار إليه. أما أوجه الخلط والتضليل التي دأب عليها وفد أرمينيا فقد اضطرت وفدها إلى ممارسة حقه في الرد للحيلولة دون تضليل الوفود.

١٤ - **السيد ساهاكوف** (أرمينيا) تَكَلَّم في إطار ممارسة حق الرد فطلب من ممثلة أذربيجان أن تذكر أوجه الخلط التي تُشير إليها، وقال إن الحصار أمر واضح وليس هناك عدوان من جانب أرمينيا بل هو مجرد دفاع عن النفس. أما الحالة فيما يتعلق بناخيشيفان فهي بدورها واضحة ومعروفة. وفيما يتصل بالتعاون الإقليمي فإن أرمينيا أعربت دائماً عن استعدادها وثقتها بأن التفاعل بين جميع البلدان في المنطقة يمكن أن يخلق جواً من الثقة ومناخاً مواتياً لتخفيف حدة التوترات القائمة.

١٥ - الرئيس قال إن اللجنة اختتمت بذلك المناقشة العامة. أما خلفية المناقشة فكانت تتمثل في الانتعاش الاقتصادي العالمي الناشئ الذي تشوبه أوجه من التخبّط المتواصلة في المجال الجيوسياسي وأنه مُنِيَ بنكسة في مؤتمر كانكون. كما تم التأكيد على ضرورة تنفيذ الالتزامات المُتَعَهَّد بها في مؤتمر قمة الألفية وفي مونتيري وجوهانسبرغ وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة على نطاق واسع ومن ثَمَّ فالأمر يقتضي إجراءات عملية بدلاً من الاقتصار على الكلمات.

١٦ - وبعد تلخيص المواضيع الرئيسية التي عالجها المتكلمون في المناقشة، لاحظ طرح عدد من المقترحات الجديدة التي يأمل في مناقشتها في إطار المفاوضات الدائرة باللجنة. وقال إن ثَمَّة مَعلَمَاً رئيسياً في تلك المناقشة الغنية ويتمثل في أثر العولمة والحالة الهَشَّة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على التنمية وعلى القضاء على الفقر. وكما انعكس في كيفية تحسين أعمال اللجنة فقد تنظر اللجنة في تركيز المناقشة العامة لعام ٢٠٠٤ على هذه القضايا.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

(A/58/179، A/58/204 و E/2003/53 – A/58/72)

١٧ - **الرئيس** قال إن التقدم في القضاء على الفقر ما زال بطيئا للغاية. ولا بُد للنمو الاقتصادي أن يتم لصالح الفقراء. ويتمثل مفتاح القضاء على الفقر في دعم الزراعة وتصنيع منتجات المزارع الصغيرة والمنتجات الريفية وغير ذلك من الأنشطة غير المزرعية. كما أن الائتمانات المتناهية الصغر تشكل أداة فَعَّالة في هذا السياق وتم استخدامها بقدر كبير جداً من الفعالية في بلده. ومعروف جيداً صعوبة بلوغ

الأهداف الإنمائية للألفية ومنها ما يتمثل في الوصول بالفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى التركيز على النمو ينبغي إيلاء اهتمام بنفس القدر لدور ووضع المرأة وإلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى وفيات الأطفال والأمهات وإلى زيادة الإنتاجية الزراعية.

١٨ - **السيد لي** (رئيس قسم القضاء على الفقر والعمالة، شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية) عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) ومشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر، ٢٠٠٥ (A/58/179). وبعد إلقاء نظرة عامة على محتوى جزأي التقرير، استرعى انتباه اللجنة إلى التوصيات المتعلقة بالسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر وخاصة التوصية بأن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق التنمية الرأسمالية للأمم المتحدة بتنسيق الأنشطة للسنة المذكورة.

١٩ - ثم استرعى اهتمام اللجنة إلى المذكرة الصادرة عن الأمين العام بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي (A/58/72 - E/2003/53) والاحتفال بإعلان اليوم الدولي للقضاء على الفقر المقرر إقامته يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - **السيد أنوار** شودري (الممثل السامي لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة) قال إن الفقر هو الآفة الرئيسية التي تواجه الإنسانية وخاصة في أقل البلدان نمواً وأن برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ أكد من جديد مسؤولية المجتمع الدولي في دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف مع إحراز تقدم ملموس نحو القضاء على الفقر. ويمكن وقف مسار الفقر في أقل البلدان نمواً إذا ما قامت تلك البلدان نفسها وشُركاؤها الإنمائيون بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها تنفيذاً كاملاً.

٢١ - وتَطَرَّق إلى حملة الأمين العام لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فقال إنها تصدت لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً بوصفها أهدافاً رئيسية. ولكن لن يتسنى تحقيق خطوات مشهودة في هذا الصدد إلا إذا ما تلقت تلك البلدان مزيداً من الدعم، وعلى جميع أوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر أن تضع هذه النقطة في الاعتبار. وقد سَلَّم برنامج عمل بروكسل بالدور المحوري للتنمية الريفية كما أن برامج الائتمانات المتناهية الصغر أدت إلى تعبئة المدخرات وقَدَّمَت خدمات مالية لسكان الريف الفقراء وخاصة النساء وكانت بمثابة قاطرة قوية لخلق العمالة والقضاء على الفقر وتخفيف عدم المساواة بين الجنسين.

٢٢ - وأكد أن من شأن منظور للمساواة بين الجنسين أن يُيَسِّر تحقيق هدف الوصول بعدد الذين يعيشون في ربقة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأن الحملة العالمية التي أطلقها مؤتمر قمة واشنطن للائتمانات المتناهية الصغر في عام ١٩٩٧ كان من المتوقع أن تصل إلى ١٠٠ مليون من أفقر عائلات العالم. وتوضح أحدث الحسابات في هذا الشأن أن عدد الذين يمكن حصولهم على مشاريع الائتمانات المتناهية الصغر يبلغ الآن ٣١ مليون نسمة مقابل عدد يبلغ ٧,٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٧ فيما تشكل النساء نحو ثُلُثي هذا المجموع. أما برنامج بنك غرامين في بنغلاديش فإن نسبة ٩٥ في المائة من المستفيدين منه من النساء وهو بذلك يطرح نموذجاً مرموقاً لتمكين المرأة من خلال الائتمانات المتناهية الصغر. وأثنى كذلك على صندوق الأمم المتحدة الرأسمالي من أجل أعماله بشأن القضاء على الفقر من خلال الائتمانات المتناهية الصغر وهو ما يدفع عجلة الطلب المتزايد في أقل البلدان نمواً. ونَبَّه إلى أن دعم المانحين لبرامج الائتمانات المذكورة في ذلك الصندوق أمر

جوهري كما أن صندوق التضامن العالمي المنشأ حديثاً يقتضي بدوره توفير الموارد الكافية.

٢٣ - وخَلُصَ إلى القول بأن التقديرات الأخيرة للناتج المحلي الإجمالي للفرد في أقل البلدان نمواً توضح مدى جسامة التحديات المطروحة. وأكد أن مكتبه يؤيد كاملاً حملة الائتمانات المتناهية الصغر وأنه سيعمل مع هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق النجاح للسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر. وقال إن مؤتمر القمة الإقليمي المعني بالائتمانات المتناهية الصغر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٤ سيكون أول خطوة مهمة في هذا المضمار وعلى نحو ما تذكر وثائق الحملة فإن الائتمان الصغير كان عبارة عن معونة أجنبية حَقَّقَت الغرض المنشود منها.

٢٤ - **السيد أبو طاهر** (المغرب) تَكَلَّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن التقرير يُلقي نظرة عامة ومفيدة على التقدم المُحرَز بصدد تخفيف الفقر في العالم النامي. وذكر أنه من المتوقع من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) أن يُحَقِّق هدف الوصول بنسبة سُكَّان العالم الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف وكذلك الحال بالنسبة لعدد ضحايا الجوع بحلول عام ٢٠١٥ من خلال الإجراءات المُتَّخذة على الصعيد الوطني وفي إطار التعاون الدولي.

٢٥ - وأوضح أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لاحظت بقلق عميق أن التقدم لم يكن متكافئاً، وأن الآفاق قاتمة بالنسبة لمعظم العالم النامي وخاصة في أفريقيا حيث زيادة السُكَّان تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما أن الآثار الناجمة عن انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والفقر في كثير من البلدان تمثل عاملاً آخر يؤدي إلى تعقيد الحالة القائمة. بيد أن القضاء على الفقر أمر لا غنى عنه للتنمية المستدامة وفي الوقت نفسه فإن استمرار الفقر يُشَكِّل تهديداً رئيسياً للرخاء العالمي وللأمن والاستقرار على صعيد العالم بأسره. ويتوقف الحل على عدد من العوامل التي تشمل تعزيز التمويل للتنمية وتمهيد سُبُل الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية. كما أن خدمة الديون التي تتحملها البلدان الفقيرة المُثقَلة بالدين والبلدان النامية المنخفضة الدخل ما زالت تؤثر سلباً على تنميتها المستدامة وعلى برامجها المنفذة في مجال التنمية الاجتماعية واستراتيجياتها الوطنية في مجال القضاء على الفقر.

٢٦ - وتُشَارِك مجموعة الـ ٧٧ والصين الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأن التجارة الدولية المتوازنة والمنصفة هي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها مساعدة البلدان من أجل القضاء على الفقر والمجاعة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكي تُصبِح جهود القضاء على الفقر فَعَّالة فمن المُحَتَّم أن تُدمَج البلدان النامية ضمن الاقتصاد العالمي فتُشَارِك بذلك في ثمار العولمة.

٢٧ - وتطرق إلى مشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر، ٢٠٠٥ فقال إن هذا النوع من الائتمان أداة فَعَّالة في تعزيز الإنتاج والعمالة الذاتية والتمكين. وتُشَجِّع مجموعة الـ ٧٧ والصين المانحين على مساعدة البلدان النامية من أجل تنفيذ سياساتها التي تدعم مشاريع الائتمان الصغير وتنمية وإقامة مؤسساته وما يتصل بذلك من بناء القدرات.

٢٨ - وفي معرض الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يتمثل في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، حَثَّ البلدان المتقدمة ومنظمة الأمم المتحدة على دعم هذه الشراكة وتكميل الجهود التي تبذلها أفريقيا لتجاوز التحديات التي تواجهها.

٢٩ - وخَلُصَ إلى التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المطروحة إزاء إعلان وبرنامج عمل بروكسل وتفعيل صندوق التضامن العالمي كمسألة تدعو إليها الحاجة المَاسَّة.

٣٠ - **السيد برناردیني** (إيطاليا) تَكَلَّم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا فقال إن الحرب ضد الفقر هي مسألة تتعلق بالإنصاف والواجب الأخلاقي المحتم أداؤه، وقال إن إعلان الألفية أرسى برنامج عمل طموحاً من أجل اتخاذ إجراءات بشأن القضاء على الفقر كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك فإن نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية عَزَّزَت التزام المجتمع الدولي في هذا المضمار وأوضحت أن أفضل وسيلة لزيادة الخيارات والفرص المتاحة للذين يعيشون في ربقة الفقر هي تركيز الاهتمام على مجالات من قبيل الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والبيئة وتنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية والمستوطنات البشرية والعمالة المُنتِجَة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التطرق إلى المجاميع المواضيعية (المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية) في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٣١ - وسَلَّط الأضواء أيضاً على الحاجة إلى قيادة وشراكة على مستوى العالم وإلى موارد كافية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما قوياً كذلك بتعزيز مساواة الجنسين وتمكين المرأة من منطلق الاعتقاد بأن الأمر يقتضي منظوراً جنسانياً يتم تعميمه في صُلب استراتيجيات وسياسات التنمية على الأصعدة كافة بما في ذلك أعمال الأمم المتحدة.

٣٢ - وأوضح أن التجربة بَيَّنَت أن السياسات التي توضع لصالح الفقراء وتُنَفَّذ ضمن إطار من الحُكم الرشيد ومنع الصراعات هي أمر يتطلبه القضاء على الفقر. ومن شأن المؤسسات الديمقراطية السليمة المستجيبة لاحتياجات البشر وكذلك الاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، أن تُشَكِّل بالضرورة أولويات كل بلد يُشارِك في الحرب ضد الفقر. كما أن السياسات المحلية في مجال الضرائب وإعادة توزيع الدخل وخلق فُرَص العمل ومكافحة الفساد تتساوى مع سابقاتها من حيث الأهمية فهي عوامل يدعم بعضها بعضاً لأنها تفضي إلى خلق بيئة سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإطار ملائم للاستثمار وتجارة مفضية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٣ - والاتحاد الأوروبي، بوصفه يتربع على قمة مانحي المساعدة الإنمائية وهو أيضاً أكبر مستثمر وحيد في البلدان النامية يضطلع بدور قيادي في الاستجابة لتلك التحديات وتقوم جهوده على أساس قناعته الثابتة بأن الرخاء الدائم يتطلب استراتيجيات متداعمة لصالح النمو الاقتصادي المستقر والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وبغير المساعدة الملائمة من جانب المجتمع الدولي، فلن يتسنى للبلدان النامية قَط أن تنجو من الدوران في حلقة الفقر المُفرَغَة.

٣٤ - كما أن الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر شريك تجاري في العالم، أعاد تأكيد التزامه إزاء تعزيز التجارة الدولية بوصفها قاطرة التنمية مع زيادة المساعدة الدولية المالية والتقنية من أجل التنمية والتنفيذ المستدام تمويل الديون بصورة يمكن احتمالها وتخفيف حدة الديون الخارجية وتعزيز التجانس والاتساق في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي.

٣٥ - ثم أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالأثر الإيجابي الذي ينجم عن سلامة التمويل الصغير للغاية بالنسبة لحياة الفقراء فضلاً عن استعداده متابعة الهدف المتمثل في كفالة زخم جديد لبرامج الائتمانات المتناهية الصغر في طول العالم

وعرضه مبيناً أن الحرب ضد الفقر يمكن كسبها من خلال تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الدولي.

٣٦ - **السيد حسن** (باكستان) لاحظ مع القلق أنه برغم الوعود التي تم التَعَهُّد بها في إعلان الألفية فليس من أمل في الوصول بالفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وليس من سبيل سوى أتباع نهج شامل ومتكامل يقوم على مبدأ تقاسم المسؤولية من أجل المساعدة على القضاء على الفقر. وقال إن توافق آراء مونتيري أكد من جديد التزام المجتمع الدولي وقَدَّم مجموعة تدابير عالمية واستراتيجية تكفل الخروج من دائرة الفقر والحرمان واليأس. وأكد على ضرورة أن تواصل البلدان النامية تحسين إطار سياساتها ونُظم الحُكم فيها مع ضرورة أن يتصرف الشُركاء الإنمائيون بسرعة لتعزيز نقل الموارد إلى البلدان النامية من خلال تحسين فُرص الوصول إلى الأسواق وتحسين نوعية ومستوى المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٧ - وأوضح أن تخفيف حدة الديون يمثل وسيلة أخرى لتعزيز التنمية وأن اقتران الفقر المدقع بالمديونية أدى إلى إغراق عدد كبير من بلدان الدخل المنخفض في ربقة دوامة تنازلية يائسة. ومع ذلك يمكن للتجارة أن تُعَزِّز النمو الاقتصادي وتُوَلِّد فرص العمل وتُخَفِّف الفقر في البلدان النامية بل إنها تُشَكِّل المصدر الخارجي الوحيد في بابه لتمويل التنمية.

٣٨ - وقد اتخذت باكستان عدداً من الخطوات لمواجهة تحديات الفقر، فأولاً اعتمدت الحكومة نهجاً يتركز على النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري والتدخلات المحددة الهدف مع تحسين أسلوب الحكم وكفالة المزيد من شبكات الضمان الاجتماعي. وثانياً أنشأت الحكومة صندوق التنمية البشرية هادفاً نحو تخفيف حدة الفقر، واتخذ الصندوق سياسات حازمة وأجرى إصلاحات بعيدة المدى. أما النتائج، على مستوى الاقتصاد الكلي فكانت واضحة للعيان من حيث إضفاء الاستقرار على العملة وخفض التضخم وتحسين مستويات احتياطيات النقد الأجنبي وخفض في عجز الميزانية وفي الدَيْن العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقيام سوق نشطة للأوراق المالية وتحقيق نمو مستهدف بأفضل مما كان متوقعا.

٣٩ - وقال إن الائتمانات المتناهية الصغر هي من أنجع أدوات القضاء على الفقر، لا بوصفها فقط وسيلة للحصول على الائتمان ولكن باعتبارها أيضاً أداة لتمكين الأُسر والمجتمعات المحلية وهي مستقرة في بيوتها وقراها. كما أنها تنطوي على إمكانية تحسين الظروف السائدة في المجتمعات الفقيرة فضلاً عن قدرتها على تفعيل نشاط الأسر المعيشية. وقال إن السنة المالية للائتمانات المتناهية الصغر ستوفر فرصة للأمم المتحدة كي تدعم التعاون الدولي في هذا المجال. وتُعرب باكستان عن اغتباطها إذ تُلاَحِظ المقترحات البَنَّاءة المطروحة في تقرير الأمين العام (A/58/179) مما سيساعد إلى حد كبير البلدان النامية في جهودها لتخفيف حدة الفقر بتعزيز دخل أفقر الأهالي من خلال توليد النشاط الاقتصادي.

٤٠ - وانتهى إلى القول بأن باكستان أدخلت برنامجاً ثالثاً لتوليد الائتمانات المتناهية الصغر بحيث يكفل سياسة بشأن التمويل الصغير وإطاراً تنظيمياً وتشجيعاً للقطاع الخاص على إنشاء مؤسسات للتمويل الصغير الحجم. وقال إن الحكومة تعمل أيضاً على مساعدة المنظمات غير الحكومية وبرامج الدعم الريفية على صعيد القواعد الشعبية لمساعدة المجتمعات المحلية على الحصول على الائتمانات المذكورة مع توفير فرص التدريب على مهارات شتى لتنظيم المشاريع وبناء قدرات في هذا المضمار كما أن النهج المتكامل لتلك المبادرات لقي قدراً كبيراً من النجاح. ففي السنوات الثلاث الأخيرة توسعت برامج الائتمانات المتناهية الصغر في نطاقها، ومن

المتوقع أن تخدم ما يقرب من مليون من عملائها بحلول عام ٢٠٠٥. وبرغم الإطار المؤسسي والتشريعي الراسخ من أجل تعزيز الائتمان الصغير فإن الحكومة تدرك بأن الأمر ما زال ينطوي على بعض التحديات.

٤١ - السيدة كرونبرغ موسبرغ (السويد) نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.

٤٢ - **السيد شانغ يشان** (الصين) قال إن حل مشكلة الفقر لا يقتضي فقط بذل جهود من جانب البلدان النامية نفسها ولكنه يقتضي أمراً أهم وهو الدعم القوي والتعاون من جانب المجتمع الدولي. وينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لخلق بيئة اقتصادية دولية مواتية للقضاء على الفقر وللتنمية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على التعجيل بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية، وأن يسعى جاهداً لتحسين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر وتخفيف وطأة الديون. كما يجب لنظام التجارة الدولي أن يعكس بطريقة متوازنة شواغل جميع الأطراف بما في ذلك الأطراف من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المتقدمة العمل على تدعيم بناء القدرات في البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا وغيرها من الوسائل.

٤٣ - وتتحمل جميع البلدان المسؤولية الأولية عن تنميتها. وينبغي للبلدان النامية أن تُدرِج جهود تخفيف حدة الفقر ضمن برامجها الشاملة للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً لأهداف واقعية، وفي الوقت نفسه فعلى البلدان المانحة ووكالات المعونة الدولية أن تولي أهمية إلى الملكية من جانب البلدان المستفيدة.

٤٤ - وأوضح أن من شأن شراكة شاملة، تقودها الحكومة الوطنية، أن تُمَثِّل عملية متعددة الأوجه وتقتضي مشاركة المجتمعات بأسرها وتعاون المجتمع الدولي. وعلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تقيم جميع الأطراف صاحبة المصلحة من ذوي الصلة شراكة وتبادلا للخبرات وأن تعمل على تعزيز التعاون وصولاً إلى حلول فعالة لمشكلة الفقر. أما جهود الصين من أجل القضاء على الفقر فلا تفضي فقط إلى تنميتها الاقتصادية الخاصة بها ولكنها تُشَكِّل أهمية أيضاً بالنسبة للتنمية العالمية. وعلى مدار العقدين الماضيين ما بَرِحَت الصين تتمتع باستقرار اقتصادي ونمو سريع وتَحَسُّن ملحوظ في المستويات المعيشية. ومع ذلك فإن الصين تُعَد بلداً نامياً منخفض الدخل يبلغ عدد سكانه ١,٣ بليون نسمة منهم عدد كبير من الذين يعيشون في ربقة الفقر. ومن منطلق الاعتراف بحقيقة أن تخفيف حدة الفقر مهمة شاقة وطويلة الأجل، قامت حكومة الصين بصياغة استراتيجيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الوطنية. والصين على استعداد لتعزيز عمليات التبادل والتعاون مع جميع البلدان من أجل تحسين الرفاه العام.

٤٥ - **السيدة فيوتي** (البرازيل) قالت إن الصِلات التي لا تُنكَر بين التجارة والتنمية تم التسليم بها في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، وأن بالإمكان إتاحة مزيد من الفرص التجارية أمام البلدان النامية مما يُعَد أمراً مفيداً في توليد الدخل والعمالة والتنمية، وأن فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات البلدان النامية والإلغاء التدريجي لإعانات الدعم الزراعية والقضاء على تدابير تشويه التجارة في البلدان المتقدمة أمور لا غنى عنها إذا ما كان الهدف هو أن تصبح التجارة قاطرة حقيقية للتنمية وللقضاء على الفقر. وبالرغم من غياب نتائج عملية في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمي في كانكون، فما زالت البرازيل ملتزمة بالكامل بتدعيم منظمة التجارة العالمية والمشاركة البَنَّاءة في المحادثات التجارية المرتقبة المتعددة الأطراف.

٤٦ - وأوضحت أن القضاء على الفقر والجوع أولوية وطنية في البرازيل. وفي ضوء الأبعاد المتعددة للفقر، فإن

استراتيجيات القضاء عليه تشمل التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية المختلفة على كل من الصعيد الاتحادي وصعيد الولاية ثم الصُعُد المحلية فضلاً عن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد اعتمدت حكومتها برنامج ''الجوع الصفري'' من أجل القضاء على الجوع في أربع سنوات وهذا البرنامج لا يقتصر فقط على إجراءات محددة تتم على الصعيد المحلي بل يضم أيضاً تدابير هيكلية ينجم عنها أثر طويل الأجل وتتصدى للأسباب الجذرية للجوع والفقر بما في ذلك العمالة وتوليد الدخل والإصلاح الزراعي وبناء القدرات. وقد قام الرئيس لُولا الذي جعل من القضاء على هذه الآفة التزاماً شخصياً، وبمشاركة زعماء الهند وجنوب أفريقيا، بإنشاء لجنة ثلاثية للمساهمة في القضاء على الفقر في طول العالم وعرضه بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة.

٤٧ - وأضافت تقول أن إعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ ليكون السنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر يأتي نتيجة مباشرة للتسليم بدور الائتمانات المتناهية الصغر في القضاء على الفقر وللأثر الإيجابي لذلك بالنسبة لحياة البشر، فقد ساعدت تلك الائتمانات على انتشال البشر من وهدة الفقر وعلى تمكين الفقراء لا في البرازيل وحدها ولكن في أنحاء أخرى من العالم. وهذه السنة سوف تتيح فرصة لزيادة الوعي وتقاسم الخبرات في هذا المجال مما يُساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - وفي هذا السياق ولأن الهدف الأسمى لكلتا الفعاليتين الرئيسيتين هو تقييم تنفيذ إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥، والقيام في عام ٢٠٠٥ باستعراض التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، هو جعل العولمة أمراً يجمع أكثر مما يفرق ويقوم على أساس العدل والإنصاف وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي للعالم كله فان هذه الفعاليات ينبغي أن تكون متكاملة ومتناسقة ومنطلقة على أساس التوافق فيما بينها.

٤٩ - **السيد الكالاي** (فنزويلا) قال إن عَقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو أكثر البنود تعقيدا وأشدها أهمية على جدول أعمال اللجنة. وفي ضوء تقرير الأمين العام (A/58/179) قال أن الطريق قد أصبح حافلاً بالتحديات التي يتعين على أغنياء البلدان وفقرائها كذلك مواجهتها من أجل تحقيق الهدف المطروح في إعلان الألفية، ويقضي بالوصول بنسبة الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل يومياً إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح أن مفتاح تحقيق هذا الهدف هو وجود استراتيجيات متكاملة تشمل، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، جميع التدابير اللازمة التي من بينها التعاون، سواء بين بلدان الشمال والجنوب أو بين بلدان الجنوب ذاتها. ويحتاج الأمر إلى تغييرات هيكلية من أجل التصدي الشامل لجميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك الصحة والتعليم والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. كما أن تحدي القضاء على الفقر يتطلب إلغاء جميع الحواجز الاقتصادية والمالية التي ما بَرِحَ النظام الاقتصادي والتجاري الدولي يقيمها على مدى سنوات، مما سيتيح للبلدان النامية توظيف استثمارات ضخمة في مجال البنى الأساسية وهو ما يتمثل عائده في الخفض التدريجي والمضطرد في عدد الفقراء مع اتساع نطاق المجتمع الذي يقوم على أساس الإنسانية والعدل. وفي هذا الصدد أعرب عن الدعم لمشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر في عام، ٢٠٠٥.

٥٠ - وأوضح أن فنزويلا تستضيف حالياً الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفقر والإنصاف والدمج الاجتماعي التابع لمنظمة الدول الأمريكية، ومن شأن محصلة هذا الاجتماع أن تعكس التزام الدول أعضاء منظمة الدول الأمريكية إزاء مكافحة الفقر وبناء مجتمع أكثر دينامية وعدلاً

في جميع أنحاء الأمريكتين. وعلى الصعيد الوطني صَمَّمَت حكومته سياسات عامة تشمل جميع القوى الاجتماعية في إطار جهود لتحقيق حُلم سيمون بوليفار بإقامة نظام يقوم على أساس الديمقراطية والمساواة والأخلاق والاستنارة والعدل، وهي تُنَفِّذ طائفة متنوعة من البرامج في مجالات التعليم والقضاء على الفقر بما في ذلك البرنامج النموذجي لتنمية الحضر والزراعة ما قبل الحضرية وقال إن ما مجموعه ١١١ ٠٠٠ من الوحدات السكنية تم بناؤها وتلقّى ١٧ مليون نسمة الخدمات في مجال الرعاية الطبية والعلاجية الأساسية في إطار البرنامج الطبي القائم على أساس الدوائر المحلية، كما أن ٢٠٩٠ من صكوك امتلاك الأرضي تم منحه. ويتمثل الغرض من تلك السياسات، لا في تحقيق نتائج فورية ولكن في تحسين نوعية حياة سكان فنزويلا ومن ثَمَّ بناء مجتمع متنوع ومتنافس وابتكاري.

٥١ - **السيد دوغ** (بيرو): تكلم باسم البلدان المنتمية إلى مجموعة ريو فقال إن القضاء على الفقر هو أشق التحديات التي تواجه العالم حالياً وهو يمثل محور الالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية وفي مؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ. ومع ذلك فمن المشكوك فيه إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي حالة منطقة أمريكا اللاتينية، ظلت معدلات الفقر والعَوَز ثابتة منذ عام ١٩٩٧ فأكثر من ٦٠ في المائة من سكان الريف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتلقون دخلاً تدنو مستوياته عن عتبة الفقر كما أن الزراعة وما يرتبط بها من الأنشطة ما زالت المصدر الرئيسي للعمالة للكثيرين من أبناء المنطقة ولا سيما المعوَزين من الرجال والنساء ومن ثَمَّ فلا غنى عن دعم المجتمع الدولي لهذا القطاع.

٥٢ - ومضى يقول إن رؤساء دول البلدان الـ ١٩ في مجموعة ريو أكدوا، في اجتماع القمة الذي عقدوه مؤخراً في كوزكو، بيرو، على الحاجة لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع. وأي جهد لتخفيف حدة الفقر ولمكافحة سوء التغذية والجوع لا بُد وأن يبدأ بالأطفال كما أن دور المرأة في مثل هذه المبادرات ينبغي تدعيمه. وتدعو مجموعة ريو المجتمع الدولي إلى تحقيق الأهداف المطروحة في الإعلان وفي خطة العمل لصالح الأطفال ومما يتسم بأهمية أيضاً تعميم النهج الجنساني في صلب السياسات الإنمائية وينبغي للسياسات الاجتماعية الطويلة الأجل أن تستهدف فئات الفقراء وأشد السكان استضعافا.

٥٣ - وشَدَّد على أهمية أن تقوم جهود مكافحة الفقر على أساس سياسات اجتماعية فعالة وسياسات اقتصادية مسؤولة. وعلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية أن تكون متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض. وأشار إلى أن البطالة المزمنة والمتزايدة تُشَكِّل أحد أشق التحديات التي تواجه بلدان مجموعة ريو وأنها السبب الرئيسي لفقر الدخل. وقد نجمت البطالة، لا عن بطء النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً عن الثُغرة الواسعة في الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وعن نزعة الحمائية في التجارة وعن الانخفاض الشديد في التمويل الخارجي. كما أن المساعدة التقنية والمالية المقدمة للبلدان النامية أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية البشرية وللقضاء على الفقر، فضلاً عن أن إتاحة سُبُل الحصول على الائتمان وآليات المدخرات أمر جوهري. ولكن هذه الأليات ليست كافية بحد ذاتها لضمان التنمية المستدامة للفقراء وخاصة في المناطق الريفية فالمنتجون بحاجة إلى طُرق كافية لكي ينقلوا منتجاتهم إلى الأسواق إضافة إلى أهمية الحصول على التكنولوجيا والتدريب التقني والأسعار المعقولة ووجود بيئة تنظيمية مواتية. ويقتضي الأمر كذلك استراتيجية شاملة تضم تدابير لتعزيز التعليم والعلم والتكنولوجيا من أجل دعم التنافسية وضمان الفرص المتاحة للذين يعملون في القطاعات المنخفضة الدخل مع إتاحة الفرص لبلدان المنطقة لأن تصبح جزءاً من مجتمع المعلومات.

٥٤ - وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، لا يقتضي الأمر المزيد من انفتاح الأسواق الدولية بما يولد النمو ويزيد العمالة ويُحسِّن توزيع الدخل ويُقَلِّل درجة التأثر بالعوامل الخارجية ويُشَجِّع الاستثمار المُنتِج.

٥٥ - ومضى يقول إن نجاح جميع الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بالهدف ٨ وخاصة ما يتصل بالتجارة الدولية وتخفيف الديون والمساعدة الإنمائية. وتدعو مجموعة ريو إلى تأسيس إطار زمني للوفاء بتلك الأهداف مماثل للموعد النهائي في عام ٢٠١٥ الذي تحدد بالنسبة للأهداف السبعة الأولى. وفيما يصح القول بأن الحكومات بحاجة إلى زيادة كفاءة استثماراتها في غمار الحرب التي شنتها ضد الجوع، فمن الأهمية أيضاً تحسين التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وزيادة الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي من جانب الوكالات المالية الدولية.

٥٦ - وخَلُص إلى القول بأن مجموعة ريو تؤيد تأييداً كاملاً الجهود الرامية إلى تعزيز الائتمانات المتناهية الصغر اللازمة من أجل تخفيف الفقر وتدعيم القدرة المالية للفقراء ولا سيما النساء؛ فالاستثمار في رابطات المنتجين والحرفيين والتعاونيات الريفية وغيرها من المساعي المبذولة بين صفوف الفقراء ولا سيما النساء يمكن أن تؤدي إلى تحسين واسع النطاق للفرص التي يتم من خلالها إدماجهم في نظام السوق. ثم أعرب عن ترحيب مجموعة ريو بالاقتراح المقدم من الأمين العام بشأن برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر، ٢٠٠٥.

٥٧ - **السيد طلحة** (بنغلاديش): لاحظ أن الزمن قد انقضى على نصف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وعند هذا المنعطف فإن ١,٢ بليون من البشر في كل أنحاء العالم لا يزالون يُكابدون الفقر المدقع. وكما أوضح الأمين العام في تقريره فإن هذا العدد سيظل على ما هو عليه في معظمه مع حلول عام ٢٠١٥ إذا ما لم ترتفع المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما يُرَحِّب وفده بإنشاء صندوق التضامن العالمي وبالأفكار المبتكرة ومنها مثلاً إنشاء مرفق التمويل الدولي المقترح لزيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية، فهو يعتقد أن موارد أي من تلك الصناديق لا بُد أن تكون مكمِّلة للموارد الأخرى المخصصة للتنمية المستدامة لصالح الفقراء وليست بديلاً لها.

٥٨ - وأكد أن بنغلاديش تولي أهمية كبيرة للائتمانات المتناهية الصغر بوصفها أداة للقضاء على الفقر وتمكين المرأة وتحسين الظروف الصحية ومرافق الصرف الصحي وتعليم السكان. كما أن نجاح هذه الائتمانات كأداة للقضاء على الفقر أمر جيد التوثيق حقاً، فبرامج بلده في هذا المجال هاجمت الفقر عند منبعه من خلال زيادة النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية المشاركة فيه ومن خلال اقتراض الائتمانات المتناهية الصغر، حيث يمكن لنسبة ٥ في المائة من المشاركين بالبرنامج أن ينتشلوا عائلاتهم من ربقة الفقر كل عام. وكنتيجة لمؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة المعقود في واشنطن العاصمة عام ١٩٩٧، أصبح بإمكان ملايين من البشر في العالم النامي أن يحصلوا على خدمات الاقتراض واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كان ما مجموعه ٢١٨٦ من مؤسسات القروض المتناهية الصغر قد قدمت خدماتها إلى نحو ٥٤,٩ مليون عميل منهم ٢٦,٨ مليون كانوا من المقترضين لأول مرة.

٥٩ - **السيد الحَدَّاد** (اليمن): قال إن موضوع القضاء على الفقر أصبح مثار اهتمام المجتمع الدولي برمّته بحكم المفارقة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحادة التي تفصل بين عالمي الفقراء والأغنياء. وبرغم التقدم النسبي الذي تم إحرازه في تخفيف حدة الفقر فإن المستويات المنخفضة للنمو في أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء زادت

المخاوف من أن هدف تخفيف حدة الفقر في حالة تلك البلدان، الوارد في إعلان الألفية، من المستبعد تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥. ولا خلاص من الفقر إلا باتباع النهج المتكامل للقضاء عليه وإيجاد ربط الحلول بقضايا التنمية المستدامة. وعلى ذلك فلا غنى عن الالتزام بخطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من خلال إيلاء المراعاة لمجالات التعليم والموارد البشرية والرعاية الصحية والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية وجميع المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر. وبرغم أن القضاء على الفقر هو أساساً المسؤولية الفردية لكل بلد على حدة، فإن زيادة انقسام العالم إلى أغنياء وفقراء تُشَكِّل تهديداً كبير للازدهار وللأمن والاستقرار على مستوى العالم. وعلى ذلك تبدو الحاجة أكثر من أي وقت مضى بذل جهود دولية متضافرة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة.

٦٠ - وباعتبار اليمن من أقل البلدان نمواً فهو يُعالج قضية الفقر بأبعاده الشاملة بغية تأمين حياة حرة وكريمة لمواطنيه وخاصة من خلال تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر التي صُمِّمَت مرحلتها الأولى بمشاركات من جميع قطاعات المجتمع اليمني ووافق عليها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١. أما المرحلة الثانية الراهنة فقد تم إعدادها بعد لقاءات تشاورية واسعة النطاق مع مختلف العناصر الفاعلة في هذا الصدد على كل من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي السياق الشامل لخططها الوطنية في مجال مكافحة الفقر، سعت السلطات المعنية أيضاً إلى أن تُدمج في عملها نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة التي عقدتها بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة التنفيذ التي نجمت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٦١ - وأكد أن اليمن يولي اهتماماً خاصاً للائتمانات المتناهية الصغر كوسيلة للحد من الفقر والبطالة ومن ثَمَّ فقد أنشأ صندوق التنمية الاجتماعية الخاص به. كما رَحَّب بالتدابير الجاري اتخاذها فيما يتعلق بأداء وإستراتيجية الصندوق العالمي للتضامن الذي سوف يُساعد على تمويل المشاريع الرامية للقضاء على الفقر. وخلص إلى التأكيد بأن أقل البلدان نموا الـ٤٩ تعاني أكثر ما تعاني من الآثار الضارة والمتفاقمة للفقر. ومن ثم فهي جديرة بالحصول على المزيد من الدعم والمساعدات المتنوعة بما في ذلك مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وحل مشكلة الديون وتسهيل دخول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق العالمية مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تدعيم قدرتها على القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة للسكان من خلال مساعدتهم على بناء مستقبل أفضل.

٦٢ - **السيدة محمد** (كينيا): قالت إنه برغم أن حكومتها بذلت أفضل جهودها من أجل أن تستخدم استخداما كاملا الموارد المحلية لأغراض التنمية وتخفيف الفقر، فإن المساعدة الخارجية والتعاون الدولي ما زالا أمراً حيويا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في كينيا. ويزيد هذه الأهمية الحيوية حقيقة أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر أُعيقت أكثر بفعل الآثار المدمرة الناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلك كارثة وطنية سلبت من كينيا أفضل مواردها البشرية كما أنها تؤثر بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية. وفي هذا المضمار، وبرغم تراجع معدلات انتشار الوباء نتيجة الجهود التي بُذلت لمكافحة هذه الآفة، فما زالت كينيا بحاجة إلى مزيد ومزيد من فرص الحصول الميسرّ على العقاقير المقاوِمة لحالات الارتداد الفيروسي. ورحبت من ثم بقرار تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من اتفاق حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، مُعرِبة عن الأمل في أن يتاح للبلدان النامية استيراد العقاقير الأساسية غير المسجلة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض.

٦٣ - وأوضحت أن حكومتها تسلّم بأن الشفافية والحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي يتطلبهما أمر التنمية الاقتصادية والرخاء على الصعيد العالمي. وفي معرض طرحها التدابير التي اتخذتها حكومتها، لاحظت النقص الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي فضلا عن اختلالات التجارة الدولية ومشكلة الديون الخارجية مما أسهم إلى حد كبير في تخلف العالم الثالث. ودعت من ثم إلى التعجيل بتنفيذ إعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٦٤ - ومضت تقول إن الإئتمانات المتناهية الصغر من شأنها أن تؤدي دورا جوهريا في القضاء على الفقر وتمكين الفئات المستضعفة وتنمية المجتمعات الريفية، وأن السنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر في عام ٢٠٠٥ سوف تتيح للمجتمع الدولي فرصة لزيادة الوعي وتقاسم أفضل الممارسات في تمويل البرامج الداعمة للفقراء من خلال تلك الائتمانات، مرحبة في هذا الصدد بإنشاء صندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر وداعية إلى مساهمات تقدم للصندوق لتمكينه من بدء عملياته بأسرع وقت ممكن.

٦٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال إن الحرب ضد الفقر مازالت أشرس التحديات للمجتمع الدولي ولكثير من فرادى البلدان. وتطرق إلى استراتيجية غيانا للحد من الفقر التي توخت الوصول بالمستوى الحالي للفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ فضلا عن وثائق الاستراتيجية الوطنية للتنمية فقال إنها تؤكد على اتباع نهجٍ اجتماعي اقتصادي متكامل في صنع السياسات الوطنية وقد أفادت من المشاورات التي تمت على أساس قاعدة واسعة مع منظمات المجتمع المدني. وبرغم أن المساعدة الدولية وجدت في طريقها إلى البلد، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الفقر صادفتها صعوبات كبيرة بسبب البيئة الاقتصادية الدولية. وبوصفها بلدا مثقلاً بالديون استطاعت غيانا أن تضمن بعض المساعدات التي وجهت نحو التخفيف من عبء خدمة ديونها وإن كانت الموارد قاصرة عن تلبية الاحتياجات المطلوبة في القطاع الاجتماعي وخاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان.

٦٦ - وعلى الصعيد العالمي، أدى تفاقم الشروط في مجال التجارة الدولية وعدم وفاء بعض البلدان بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وبطء خطى تنفيذ مبادرة تخفيف الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى ترجمة هذا كله ليصبح تمويلا قاصرا ومذبذبا لا يفي أغراض التنمية. كما يحتاج الأمر إلى دعم متواصل للجهود الوطنية من أجل تعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية وفي خلق فرص العمل والقضاء على الفقر ومن ثم تمثل الائتمانات المتناهية الصغر وسيلة مهمة في الحرب ضد الفقر بحكم قدرتها على تعزيز الإنتاج والعمالة الذاتية وتمكين الناس الذين يعيشون في ظل الفقر وخاصة النساء. كما حث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساعدة البلدان النامية من أجل تنفيذ السياسات التي تدعم نظم الائتمانات المتناهية الصغر وتنمية مؤسسات التمويل المحدود.

٦٧ - ومضى يقول إن النجاح في تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر لا يتوقف فقط على الحكم الرشيد في كل بلد ولكن أيضا على سلامة أساليب إدارة الأمور على الصعيد الدولي وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. وعليه فلا مناص في هذا السياق من إشراك البلدان النامية بصورة كاملة وفعالة في عملية صنع القرار في المحافل المالية الدولية التي يظل لسياساتها وقراراتها أثر عميق على شعوب تلك البلدان. وأعرب عن تأييد وفده العميق لدعوة الأمين العام في تقريره عن نتائج قمة الألفية لإسناد دور أكبر للبلدان النامية في عملية صنع القرار العالمي. وأوضح أن فشل المؤتمر الذي عقدته منظمة التجارة العالمية مؤخرا في كانكون يأتي في جملة أمور ليتيح فرصة لإعادة

التركيز على دعم الصلة الحيوية بين التجارة والتنمية، مشدداً على أهمية أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في ذلك الشأن من خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل لأغراض التنمية وفي العملية التي تفضي إلى انعقاد الدورة الحادية عشر للأونكتاد.

٦٨ - **السيد ستايهيلن:** (سويسرا) قال إن بيانه سوف يركز على مسألة التمويل المحدود. فعلى النحو المذكور في توافق آراء مونتيري، يحتاج الأمر بشدة إلى قطاع مالي وطني سليم من حيث التنظيم وخاضع للإشراف من أجل تعبئة المدخرات المحلية وإعادة تخصيص تلك المدخرات لصالح القطاعات التي يحتاج فيها الأمر إلى زيادة الاستثمارات. كما أن كثيرا من الطلب على الخدمات المالية مازال بعيدا عن التلبية فضلا عن الحاجة إلى نطاق متنوع من النواتج الجديدة وكذلك إلى تكنولوجيات جديدة تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات. وأكد على ضرورة إلا يضم مقدمو الخدمات المالية فقط مؤسسات الائتمان الصغير غير الحكومية بل يشملون كذلك جمعيات الادخار والتسليف ومؤسسات التمويل المحلية والمصارف التجارية وشركات التأمين وغير ذلك من المؤسسات المالية. ولا سبيل إلى أن تصبح عملية الائتمانات المتناهية الصغر واسعة النطاق ومستدامة إلا إذا ما تم التكامل بين الخدمات المالية المقدمة للفقراء ضمن إطار نظام مالي شامل. كما أن المنتجات المالية المدفوعة بعامل الطلب بما في ذلك التمويل المحدود هي أسس قطاع مالي ملتزم بكسب ثقة عامة الجمهور، ويكفل تحسين مستوى تعبئة المدخرات ويضمن أوسع نطاق ممكن من سُبل الحصول على الخدمات المالية.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب سويسرا بفكرة السنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر وقال إنها سوف تشارك في هذه السنة وتسهم في الأنشطة التي تُبذل في سويسرا وفي البلدان الشريكة وعلى الصعيد العالمي بُغية تعزيز الوعي العام وتقديم الدعم للائتمانات المتناهية الصغر، وإلى برامج القطاعات المالية مع الإسهام في تنمية القطاعات المالية التي تستجيب لاحتياجات جميع الأطراف المعنية. على أن مصطلح ''سنة الائتمانات المتناهية الصغر'' لا يفي النطاق الكامل للمنتجات والخدمات المالية ذات الصلة حقه. فالأمر ينطوي على طائفة واسعة من النواتج والخدمات المالية بما في ذلك الائتمان والمدخرات والتأمين وآليات بناء الأصول. وفضلا عن ذلك فإن الترويج لسنة للائتمانات الصغيرة في سويسرا وغيرها من البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية سيكون صعبا باعتبار أن عبارة ''الائتمان الصغير'' لها مفهوم سلبي للغاية إذ تُثير أفكارا من قبيل الفائدة الربوية وائتمانات المستهلكين ومديونية الفقراء وعلى ذلك فإن وفده يحث بقوة الجمعية العامة على تغيير العنوان ليصبح ''سنة التمويل المحدود للغاية''.

٧٠ - وأخيرا أعرب عن رغبة سويسرا في أن تُبدي دعمها لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية، وأعرب كذلك عن شكر وفده لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على ما قدمته من دعم السكرتارية لتنفيذ السنة الدولية وعلى تنسيقها في نطاق منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن رغبته في التأكيد على أهمية تأمين المشاركة الكاملة في الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء في هذه العملية المهمة.

٧١ - **السيد مايجا** (مالي) قال إن حكومته ظلت منذ عام ١٩٩٧ مشغولة ببذل كل الجهود من أجل مكافحة الفقر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ اعتمدت إطارا استراتيجيا للحرب ضد الفقر يعمل بوصفه نقطة مرجعية لجميع سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، ويتمثل الغرض من هذا الإطار الاستراتيجي في خلق بيئة في مجال الاقتصاد الكلي والمجال المؤسسي تكون مفضية للنمو، وتتيح للسكان المشاركة فيها والإفادة من مثل هذا النمو. كما أن الهدف الشامل يتمثل في الحد من الفقر من نسبة ٦٣,٨ في المائة من مجموع السكان

إلى نسبة ٤٧,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦ وهذه الأهداف المحددة تتصل بالبرامج القطاعية وتنطوي على الوصول بمعدل للنمو يبلغ ٦,٧ في المائة سنويا بحلول عام ٢٠٠٦ كما يتمثل الهدف في الوصول بمعدل للاستثمار يبلغ ٢٤,٨ في المائة وبمعدل للتضخم يقل عن ٣ في المائة ثم بعجز في ميزان المدفوعات يقل عن ٩ في المائة بحلول ٢٠٠٦.

٧٢ - ومضى يقول أن المؤسسات الوطنية المسؤولة عن جمع وتحليل البيانات بشأن الأحوال المعيشية لشعب مالي لقيت دعما يعزز التنسيق والمتابعة بالنسبة للأنشطة المنفذة في سياق الإطار الاستراتيجي. وفضلا عن ذلك يتم تنفيذ مشاريع قطاعية في ميادين التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والعدل والدراسات السكانية والنهوض بالمرأة وحماية الطفل والإجراءات البيئية وتشغيل الشباب. وقد أنشأت الحكومة صندوقاً وطنياً للتضامن واستحدثت بنك التضامن في مالي وسوف يستخدم الصندوق لتحسين الأحوال المعيشية لجميع سكان مالي ولاسيما الفقراء. أما البنك فسوف يمنح قروضا للفقراء على أساس شروط أفضل من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية كما سيسهم في تمويل مؤسسات مالية لا مركزية.

٧٣ - وأوضح أن الإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر يؤكد على مسؤولية السكان عن تصميم وتنفيذ ومتابعة الجهود الرامية لمكافحة الفقر. ولهذه الغاية فإن المجتمعات المحلية اللامركزية هي المنطلق وهي نفسها الأدوات الاستراتيجية لتنفيذ وتنسيق الإجراءات المتخذة في الصدد. ومن المتوقع خلال الفترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٤ أن يصل التمويل المحلي للإطار الاستراتيجي إلى ١ ١٨٠,٩ بليون فرنك فيما يقدر للتمويل الخارجي من الشركاء الإنمائيين بمبلغ ٧٦٠,٣ بليون فرنك والمبلغ الإجمالي للموارد المتأتية من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يقدر بـ٧٥ بليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وسوف تُعقد مائدة مستديرة للمانحين في المستقبل القريب لتعبئة الموارد اللازمة للإطار الاستراتيجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠